

تحركات إماراتية ومصرية لإفشال تفاهمات مؤتمر باريس حول الأزمة الليبية وعرقلة الانتخابات



تؤكد مصادر ليبية مقربة من الجنرال الانقلابي الليبي خليفة حفتر سعي كل من الإمارات و مصر لعرقلة إجراء الانتخابات الليبية التي توافقت على إجراها مختلف الأطراف في ليبيا ضمن التفاهمات التي تسعى باريس لعقدها ضمن خارطة طريق للخروج من الأزمة التي تعيشها ليبيا منذ سنوات .

و قالت مصادر دبلوماسية مصرية في اللجنة المعنية بالشأن الليبي، والتي يترأسها مساعد وزير الدفاع للعلاقات الخارجية، اللواء محمد الكشكي، إن القاهرة ترفض بشكل كامل مخرجات مؤتمر باريس الأخير بشأن ليبيا، الذي دعا الرئيس الفرنسي، إيمانويل ماكرون، نحو 19 دولة على علاقة بالملف الليبي إليه.

وأضافت المصادر، أن مصر أكدت موقفها لقائد القوات التابعة لمجلس النواب الليبي في طبرق، خليفة حفتر، مشددة على أن الموقف المصري هو نفسه موقف الإمارات التي تعد الداعم الأهم لحفتر بحسب ما أورده صحيفه "العربي الجديد" اللندنية.

وأوضحت المصادر أن مصر أوفدت مساعد رئيس الجمهورية لشؤون المشروعات القومية، إبراهيم محلب، لحضور الاجتماع في باريس، في تمثيل يعد الأضعف من جانب الدولة المصرية، التي تعد لاعباً أساسياً في المشهد الليبي، من دون أن تدفع بأي من الشخصيات المشرفة على ذلك الملف، لافتاً إلى أن القاهرة أبلغت باريس بشكل واضح أن أي انتخابات ستجري في الوقت الراهن ستزيد معاناة ليبيا ولن تحل مشاكلها المندلعة.

وأكدت المصادر أن الموقف المصري الواضح والمعلن للاعبين الدوليين الأساسيين في المشهد هو رفض إجراء انتخابات رئاسية في الوقت الحالي، مع السعي لإعلان جيش موحد تحت إمرة القيادات العسكرية الموالية لمصر، في إشارة لحفتر.

وقالت المصادر إن "الرؤية المصرية ترى في الانتخابات مزيداً من الأزمة عبر تمكين الإخوان (المسلمين) والكتائب المسلحة القبلية الخارجة عن السيطرة".

وشددت المصادر، الواسعة الاطلاع داخل اللجنة المصرية المعنية بالشأن الليبي، على عدم إجراء انتخابات في العاشر من ديسمبر/ كانون الأول المقبل، بحسب ما جاء في إعلان باريس، مؤكدة أن المخرجات كانت استشارية ولم تكن ملزمة للأطراف الحاضرة.

وضم اجتماع باريس، الذي جاء بدعوة من الرئيس الفرنسي نهاية مايو/ أيار الماضي، أربعة وفود ليبية تمثل حفتر، ورئيس حكومة الوفاق فائز السراج، ورئيس مجلس النواب في طبرق، عقيلة صالح، ورئيس المجلس الأعلى للدولة، خالد المشري، بهدف وضع مسودة خارطة طريق نحو الانتخابات، بالإضافة إلى ممثلين عن عدد من الدول ذات التأثير في المشهد الليبي، في مقدمتهم مصر والجزائر وتونس وقطر وتركيا والإمارات.

وأصدر المجتمعون وقتها وثيقة تؤكد إجراء الانتخابات في 10 ديسمبر المقبل. وجاء في البيان الصادر عن الاجتماع "التزمت الأطراف بوضع الأسس الدستورية للانتخابات واعتماد القوانين الانتخابية الضرورية بحلول 16 سبتمبر/ أيلول 2018، وإجراء انتخابات برلمانية ورئاسية في 10 ديسمبر 2018".

في هذا الوقت، دعا وزير الخارجية الفرنسي، جان إيف لودريان، خلال زيارة إلى نجامينا أول من أمس، إلى "فعل كل شيء من أجل تنفيذ التعهدات" التي قطعها الأطراف الليبيون خلال اجتماعهم في باريس، لا سيما تنظيم انتخابات تشريعية ورئاسية قبيل نهاية العام الحالي. وقال إن "اجتماع باريس الأخير (بشأن ليبيا) كان محطة مهمة، لأن هناك تعهدات قطعها هذا الطرف وذاك، ومن بينها خصوصاً جدول زمني" حدد موعد إجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية. وأضاف "يجب فعل كل شيء من أجل أن تطبق هذه التعهدات".

في مقابل ذلك، قالت مصادر بارزة موالية لحفتر في معسكر الشرق الليبي، إن هناك وعوداً مصرية وإماراتية تلقاها قائد القوات التابعة لمجلس النواب في طبرق بعدم الذهاب إلى انتخابات تحت أي ظرف في الموعد المحدد، مشددة على أن حفتر اضطر إلى حضور الاجتماع لتفويت الفرصة على إخراجهم من المشهد، حال أصر على عدم المشاركة، ولعدم ترك الساحة خالية للسراج ومعاونه من "الإخوان" والجماعات الأخرى، حسب تعبير المصادر.

وأضافت المصادر "هناك تصور بتقديم أكبر دعم عسكري لحفتر خلال الفترة المقبلة لتوسيع مناطق نفوذه وسيطرته، وإظهاره أمام الغرب على أنه المخلص من الإرهاب، مع تقوية سيطرته على سواحل ليبيا، الواقعة ضمن نفوذ قواته، لمنع الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا". وتابعت المصادر "على الرغم من أن السراج مدعوم دولياً، إلا أن خيار الإطاحة به وبحكومته عبر السيطرة على العاصمة طرابلس بالقوة، سواء عقب عمليات مباشرة لقوات حفتر أو

عبر مليشيات متعاونة معه، ما زال مطروحاً، موضحة "لن يذهب حفتر والمعسكر المصري الإماراتي إلى الانتخابات إلا في حال تأكدهم من عدم قدرة معسكر طرابلس، وفريق الإخوان، على تحقيق أي مكاسب عبر الصناديق الانتخابية".

"

تلقي حفتر دعماً نوعياً من مصر خلال معركة اقتحام درنة

"

وأكدت المصادر تلقي حفتر دعماً نوعياً غير مسبوق من مصر خلال معركة اقتحام درنة، باعتبارها أحد المعامل التي كانت عصية على قواته طيلة الفترة الماضية، مؤكدة مشاركة قوات مصرية على الأرض في العمليات العسكرية التي تشهدها المدينة بشكل رجح كفة قواته، موضحة أن القاهرة تؤكد أن هذه ليست المرة الأخيرة التي ستقدم فيها دعماً عسكرياً مباشراً لحفتر.

وأعلن المتحدث العسكري باسم قيادة قوات حفتر، العقيد أحمد المسماري، أن قواته استولت على معظم مدينة درنة. وقال إن "قوات الجيش الوطني الليبي استولت على أكثر من 75 في المائة من درنة وطردت إرهابيين من معظم المدينة". وفي سياق متصل، قالت مصادر دبلوماسية سودانية بارزة في القاهرة إن عدم دعوة الخرطوم للاجتماع الذي انعقد في باريس، يعكس الفشل في تحديد اللاعبين المهمين والمهتمين بهذا الملف، مضيفة "لا توجد دولة تأثرت بما يحدث في ليبيا مثل السودان".

وأكدت أن أي تجمع حول ليبيا من دون السودان ما هو إلا ساحة للخطابة والوقوف أمام الكاميرات، وأن مثل هذه المؤتمرات لا يمكنها أبداً بحث جذور المشكلة الليبية والوصول إلى حل فيها.

وكانت "مجموعة العمل الدولية من أجل ليبيا" اتهمت في بيان لها خلال شهر نيسان/إبريل الماضي الإمارات ومصر بتقويض جهود المصالحة في ليبيا وإفشال مهمة بعثة الأمم المتحدة فيها عبر تقديم رشاي لموظفيها بهدف دعم طرف سياسي دون آخر وإثارة الفوضى في البلاد.

وبات من غير الخفي الدور الذي تلعبه الإمارات في الشأن الليبي الداخلي، حيث صدرت تقارير دولية موثقة تثبت تورط الإمارات بالتعاون مع مصر في دعم أحد أطراف الصراع الليبي هو اللواء المتقاعد خليفة حفتر قائد ما يطلق عليه "عملية الكرامة" في مواجهة الإسلاميين في ليبيا المسيطرين على المؤتمر الوطني العام الليبي.

عمق إماراتي هائل للتدخل في ليبيا يفوق نظيره في بقية الدول الأخرى، فمؤخراً كشف عن جاسوسين إماراتيين جرى اعتقالهما في "طرابلس"، وتعود جذور هذا التدخل عقب سقوط حكم الدكتاتور الليبي معمر القذافي، بعد سنتين من القتال أدى في النهاية إلى مصرعه عام 2012م.